واقع السياسة التجارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وإمكانيات تطويرها

The reality of trade policy in Iraq after 2003 and the possibilities for its development

أ.م.د. عمار محمود الربيعي[١]

Assist. Prof. Ammar Mahmood Al-Rubaie

م.م.شيماء شاكر السعدي[٢]

Assist. Lect. Sheimaa shaker Alsaadi

المستخلص

يحاول البحث مناقشة حالة التخبط وعدم وجود رؤية واضحة للسياسة التجارية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، والتي ارتكزت على تصدير النفط واستيرادات ذات طابع استهلاكي في الغالب، مما ترتب عليه حالة دوران في حلقة مفرغة، ويرى الباحث ضرورة اتباع سياسة تحمل نوعا من أنواع الحماية من خلال تفعيل سياسة متوازنة للتعريفة الجمركية تؤدي الى الحد من الاستيرادات العشوائية من جانب ومن جانب اخر عدم المساس بالقدرة الشرائية للمستهلك العراقي فضلا عن دعم القطاعات الاقتصادية المحلية التي نمتلك بها نوعا من أنواع الميزة التنافسية عن طريق أسلوب (الاعانة) للتمكن من إيجاد حالة تصدير لسلع تلك القطاعات وبالتالي سياسة تجارية متوازنة من شأنها دعم الاقتصاد العراقي.

الكلمات المفتاحية: السياسية التجارية، السياسة التجارية العراقية، الاليات المقترحة.

١- كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء Ammar.m@uokbala.edu.iq.

٢- كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء shaimaa_alsaady@yahoo.com.

Abstract

The research Tries to find discuss the state of confusion and lask of clear vision of the lraqi trade policy after 2003,which was based on the export of oil and imports of consumer nature often,resulting in a turnover in the case of a vicious circle. The search sees the need to pursue a policy of carrying some kind of protection through the a ctivation of a policy of balanced tariff lead to a reduction of random imports on the one hand,on the other hand not to prejudice the purchasing power of the lraqi consumers in addition to the support of local economic sectors for which we have by some kind of competitive advantage for using method subsidy to be able to find a case of export of goods these sectors and thus balanced trade policy that will support the lraqi economy.

Keywords: Trade Policy, Iraqi Trade Policy, Proposed mechanisms

المقدمة

تعد السياسة التجارية عاملا مهما واساسيا ومؤثرا في المسار الاقتصادي لأي بلد، وفي ظل الانفتاح العالمي يأتي دور السياسة التجارية كجزء مهم من اقتصاديات البلد لما يأتي منها من مردود مادي، ولابد من الاهتمام بهذا الجانب عن طريق تبني استراتيجية لتشجيع التوجه نحو اقتصاد السوق، وبالنسبة الى العراق بعد عام ٢٠٠٣ فأن السياسة التجارية اصبحت العنصر الاساس لتوفير متطلبات السوق الداخلي وعلى الرغم من ان اسعار النفط للمدة ما بعد عام ٢٠٠٣ سجلت معدلات قياسية كبيرة جدا الا ان ذلك لم يكن له اثر واقعي وايجابي على اقتصاد العراق مما دعانا للخوض نحو الاسباب التي تؤدي الى التوجه نحو القطاع الخاص.

مشكلة البحث:

تنشأ مشكلة البحث حول عدم فاعلية السياسة التجارية المتخذة في العراق لما بعد عام ٢٠٠٣، اذ ان ضعف الاجراءات الادارية الجمركية وانخفاض تطبيق انظمة التعريفات الجمركية والقيود الكمية ادى الى فتح الباب واسعا امام مختلف البضائع الصناعية والزراعية، وفقد المنتجون حوافز الانتاج، وأضحى المجتمع مشجعاً بثقافة الاستهلاك.

فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية مفادها (ان تبني العراق سياسة تجارية مدروسة ومستندة على اسس علمية فضلا عن القيام بعمليات اصلاح وتطوير الهيئة العامة للجمارك والمنافذ الحدودية اداريا وفنيا، سيقود الى فتح الباب لنجاح عملية التوجه نحو اقتصاد السوق وتشجيع القطاع الخاص).

هدف البحث:

يهدف البحث الى تسليط الضوء على القضايا الاتية:

١. بيان الاسس النظرية ذات العلاقة بالسياسة التجارية.
٢. توضيح واقع السياسة التجارية في العراق لما بعد عام ٢٠٠٣.
٣. اقتراح مجموعة من الاليات لتعزيز السياسة التجارية.

منهجية البحث:

من اجل تحقيق اهداف البحث واثبات فرضيته تم الاعتماد على الاسلوب الوصفي التحليلي للبيانات والدراسات ذات العلاقة بالموضوع.

أهمية البحث:

تعد السياسة التجارية مهمة للاقتصاد بشكل عام وللاقتصاد العراقي بشكل خاص، لما لها من اثار على الجوانب الاقتصادية فضلا عن انها تعبر عن الوجه الاقتصادي للبلد مقابل دول العالم، كما ان النجاح في اتباع سياسة تجارية فعاله له نتائج غاية في الأهمية، فالتوصل الى اتفاقيات تعاون والنجاح في حصد ميزات تنافسية من شأنها إيجاد موقع قدم للعراق في السوق العالمية وبالتالي زيادة حجم الصادرات من السلع الوطنية.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على ثلاث مباحث:

المبحث الأول: الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة التجارية.

يتناول هذا المبحث التعريف بمفهوم السياسة التجارية، وأهدافها، ومذاهب السياسة التجارية (مذهب سياسة الحماية التجارية ومذهب سياسة الحرية التجارية ومذهب سياسة الحمائية الجديدة).

المبحث الثاني: واقع السياسة التجارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

من خلال هذا المذهب سنتعرف على السياسة التجارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وتحليل اتجاهات تطور بنية التجارة الخارجية.

المبحث الثالث: الاليات والفرص المتاحة نحو تبني سياسات تجارية فاعلة في العراق، اذ يتناول هذا المبحث (اهم الاليات والفرص المتاحة نحو تبني سياسات تجارية فاعلة في الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣).

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة التجارية

المطلب الأول: مفهوم السياسة التجارية

تعبر السياسة التجارية عن توجه الدولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تعاملاتها مع العالم الخارجي، ولقد تم تعريفها بالعديد من التعاريف ولكنها جميعا تنم عن فهم مشترك، اذ تم تعريفها بانها

(مجموعة من الاجراءات والتدابير التي يتخذها طرف او مؤسسة رسمية عامة او متخصصة بشؤون التبادل التجاري الدولي بهدف رعاية مصالح الدولة او البلد المعني بذلك ازاء الاطراف الاجنبية المتبادل معها)[٣].

وعرفت ايضا باعتبارها مجموعة الاجراءات التي تتخذها الدولة في نطاق علاقتها التبادلية مع الدول الاخرى، وبهدف تحقيق اهداف معينة [٤].

وهنالك تعريف اخر للسياسة التجارية قد يكون اكثر شمولا، اذ تعرف بأنها (اختيار الدولة وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية ام حمائية) وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات او اتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق) [٥].

وفي الاجمال فان كل التعاريف تصب في المضمون نفسه او بالقرب منه لكنها قد تختلف من زاوية النظر اليها اذ يمكن ان تكون (مجموعة الوسائل والاجراءات التي تختلف من دولة الى اخرى وذلك بحسب الظروف التي تحيط بتلك الدولة والاوضاع والامكانات المتاحة والاحتياجات وعوامل عديدة اخرى، كأهداف التي تروم الدولة تحقيقها من اتباعها للسياسة التجارية محل البحث، وطبيعة النظام ودرجة التطور الاقتصادي).[٦]

المطلب الثاني: اهداف السياسة التجارية

ان اهداف السياسة التجارية يمكن ان تنقسم على ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

اولا: الاهداف الاقتصادية وتشمل على ما يلي: [٧]

١. حماية الصناعات المحلية الناشئة من منافسة السلع الاجنبية المتطورة التي تهدد بقاء الصناعة المحلية.
٢. تحقيق التوازن الداخلي والخارجي من خلال حماية الاقتصاد الوطني من المؤثرات الخارجية، مثل الانكماش والتضخم المستورد الذي يؤثر في الاقتصاد المحلي بشكل مباشر.
٣. حماية منتجات الاقتصاد الوطني من الاغراق، والذي يعرف على انه بيع السلعة بسعر اقل من سعر تكلفة الانتاج المحلي او اقل من السعر الذي تباع به في الدولة المصدرة او اقل من السعر المتعارف عليه عالميا. مما يؤدي الى خروج السلع المحلية من السوق بسبب عدم قدرتها على الاستمرار.
٤. تشجيع وتطوير الصادرات السلعية (الصناعية والزراعية) للقدرة على منافسة السلع الاجنبية.

٣- محمد احمد الدوري، في التجارة الخارجية، دار شموع الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٧، ص١٢٦.
٤- رعد حسن الصرن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ط١، دار الرضا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠، ص٢٧١.
٥- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافئ،ط٢، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢، ص١٥٥.
٦- جميل محمد خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٤، ص٢٢٢.
٧- السيد متولي عبد القادر،الاقتصاد الدولي "النظرية والسياسة"،دار الفكر للنشر والتوزيع،عمان، الاردن، ط١، ٢٠١١، ص٦٩.

٥. توسيع دور القطاع الخاص في الانتاج ليكون المحرك الاساس لعملية التنمية الشاملة والمحافظة على التوظيف والعمل على زيادته.

ثانيا: الاهداف الاجتماعية وتشمل على ما يلي:[٨]

١. حماية مصالح بعض فئات المجتمع مثل (المزارعين والمنتجين) تلك الفئات التي تنتج سلعا معينة تعد ضرورية واساسية لاقتصاد الدولة من ناحية توفير السلع، واستيعاب أكبر قدر ممكن من العمالة.

٢. اعادة توزيع الدخل القومي بين الفئات والطبقات المختلفة لأفراد المجتمع، اذ يعد هذا الهدف أحد الاهداف الحيوية للسياسات التجارية في اي مجال لتحقيق التوافق بين النسيج الاجتماعي.

ثالثا: الاهداف المالية وتشمل على ما يلي[٩]**:**

١. زيادة موارد الخزينة العامة للدولة من خلال الحصول على الاموال من الضرائب والرسوم الجمركية التي تفرض على السلع المستوردة او المصنعة لتغطية النفقات العامة للدولة.

٢. تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ويتم ذلك باستخدام اجراءات معينة من خلال التحكم بأسعار الصرف والرقابة على العملة الاجنبية.

رابعا: الاهداف الاستراتيجية وتشمل على ما يلي: [١٠]

١. تحقيق الامن الغذائي: وهو تمكين الاشخاص كافة وفي جميع الاوقات من الوصول ماديا واجتماعيا الى الغذاء الكافي والآمن وهو يشكل أكبر خطر على الدولة في حالة عدم وجود الاستقرار السياسي الداخلي والخارجي (اندلا ع الحروب والازمات الاقتصادية).

٢. الحصول على حصص استراتيجية في الاسواق العالمية وتنوع أطراف التعامل الخارجي مع دول العالم وعدم اقتصاره على دولة دون اخرى لتحقيق زيادة الدخل القومي.

٣. اتخاذ القرارات من منطلق المصلحة الوطنية برسم السياسات التجارية الملائمة للاقتصاد القومي بعيداً عن التأثير الخارجي وعدم تبعية الدولة اقتصادياً وسياسياً للدول الاخرى.

٤. تعزيز الانتماء الوطني والمجتمعي في الاستهلاك المحلي.

٥. المحافظة على الثروات القومية للأجيال القادمة من الموارد الطبيعية وعدم استنزافها بشكل سريع.

٨- رعد حسن الصرن، مصدر سابق، ص٢٧٣.

٩- علي عبد الفتاح ابو شرار، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٧، ص٢٣٠.

١٠- محمد جميل خالد، اساسيات الاقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص٢٢٢.

المطلب الثالث: مذاهب سياسات التجارة الخارجية

يشير تاريخ الفكر الاقتصادي الى ان تاريخ التجارة هو تعبير عن سياسات تجارية تقع في اتجاهين رئيسيين الاول يمثل حرية التجارة، والثاني يمثل حماية التجارة، وتبعا لأخر المستجدات على الساحة الاقتصادية الدولية فانه يمكن اضافة نوع اخرمن انواع السياسات التجارية وهوما يمكن ان نطلق علية بالسياسة الحمائية الجديدة(١١).

أولا: سياسة الحرية التجارية (Free Trade Policy)

ان اول من نادى بسياسة حرية التجارة هم رواد الفكر الكلاسيكي،سواء كانوا انكليز ام فرنسيين، اذ انطلقوا من تفكيرهم من زاوية السعي لتحقيق مصالح بلدانهم دون الاعتناء بمصالح البلدان الاخرى، أذ تعرف سياسة الحرية التجارية على إنها جملة من الاجراءات و التدابير الهادفة الى تحويل نظام التجارة الخارجية للحياد بمعنى عدم ترك المجال لتدخل الدولة في الواردات والصادرات وذلك عن طريق ازالة او تخفيف القيود التعريفية وغير التعريفية من اجل تدفق التجارة الدولية.(١٢)

وكذلك يمكن تعريف سياسة الحرية التجارية على انها مجموعة من القواعد والاجراءات والتدابير التي تعمل على ازالة او تخفيض القيود المباشرة او غير المباشرة، الكمية او غير الكمية، التعريفية أو غير التعريفية لتساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة (١٣).

وفي هذا السياق فأن سياسة الحرية التجارية تتمثل في ازالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة الى اخرى، ولكن هذا لا يعني ان سياسة الحرية التجارية تعني انه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فأن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها الى الدول الاخرى،وانما يتوقف ذلك على نوعية السلع هل هي بطبيعتها سلع تجارية ام سلع غير تجارية؟.(١٤).

ثانيا: سياسة الحماية التجارية (Protection Trade Policy)

سياسة الحماية التجارية هي الحالة التي تعبر عن اتباع الدولة لسياسة العزلة والانفراد ولقد كانت هذه السياسة مطبقة بصوره كاملة من قبل التجاريين، نظرا لما لها من مزايا تفضيلية للدولة المطبقة لها آنذاك، حيث كانت هذه السياسة محل اهتمام التجاريين فكانوا يرون انها مصدر ثراء الدولة وتقاس بما تملك من

١١- احمد عدنان غناوي، الاغراق واثره على القطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠١، ص٥.

١٢- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، سلسلة الدراسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص١٣٣.

١٣- جمال جويدان الجمل، التجارة الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن، ٢٠٠٦، ص١٤٠

١٤- السيد محمد احمد السرتي واحمد فتحي خليل الخضراوي،الاقتصاد الدولي،دار فاروس العلمية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠١٧، ص ١٢٤.

معادن نفيسة متمثلة في (الذهب والفضة) لذلك نادوا بضرورة تدخل الدولة في مجال التجارة الدولية وذلك بتقيدها من ناحية الواردات وفتح المجال امام الصادرات[١٥].

وتعرف سياسية الحماية التجارية على انها (الجهود الحكومية المبذولة لوقاية المنتجين المحليين من المنافسة الدولية،اي استخدام الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة او بأخرى في اتجاه مبادلاتها، وذلك بتبنيها لمجموعة من القوانيين والتشريعات واتخاذ الاجراءات وتنفيذها بقصد حماية سلعها او سوقها من المنافسة الاجنبية)[١٦].

اي ان هذه السياسة (سياسة الحماية التجارية) يتم اتباعها من قبل مجموعة من الدول اذ انها تقوم بفرض الضرائب على السلع المستوردة التي تكون شبيه بالمنتجات الوطنية او من خلال اغلاق الاسواق المحلية او العمل على منع دخول تلك السلع اما نهائياً او مؤقتاً بفرض حماية المنتجات المحلية وبشكل خاص الزراعية او الصناعية [١٧].

وكذلك تعرف سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقيد حرية التجارة مع الدول الاخرى بأتباع بعض الاساليب كفرض الرسوم الجمركية على الواردات او وضع حد اقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الاجنبية [١٨].

ثالثا: سياسة الحمائية الجديدة

تعرف السياسة الحمائية الجديدة على انها مجموعة من الادوات والمعايير التي تعمل على تقييد حركة التجارة العالمية وتؤثر على انتقال السلع والمنتجات بين الدول.[١٩]

وهنالك تعريف اخر لسياسة الحمائية الجديدة حيث عرفت على انها معايير وتدابير مستندة على اجراءات تمييزية ضد الشركات الاجنبية او المصالح التجارية للدول الاخرى [٢٠].

اي ان سياسة الحمائية الجديدة هي عباره عن مجموعة من التدابير والتي تكون غير واضحة فيما اذا كانت منسجمة مع اتفاقات التجارة ام غير منسجمة، والتي تؤدي دورها عن طريق ادواتها الى انحراف اسواق التجارة العالمية عن مسارها الصحيح من اجل تحقيق مصالح تجارية لدول على حساب دول اخرى.

١٥- ابراهيم كبه،دراسات في الاقتصاد والفكر الاقتصادي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨١، ص ٥٠٧.
١٦- السيد عبد المولى، الوجيز في التشريعات الاقتصادية، دار النهضة العربية،القاهرة، مصر،١٩٩٩، ص٢١٩.
١٧- زينب عوض الله، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الازاريطة، ٢٠٠٤، ص٢٩٦.
١٨- السيد محمد احمد السرتي و احمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، مصدر سابق، ص١٤٦.
١٩- دراسات اقتصادية، مجلة نصف سنوية تصدر عن قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٣٨، ص١٧.
٢٠- فؤاد مرسي، الرأسمالية تجدد نفسها، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسله كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون، مطابع السياحة، الكويت، ١٩٩٠، ص٣٢٧

المبحث الثاني: واقع السياسة التجارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

المطلب الأول: نبذة عن السياسة التجارية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

تشغل السياسة التجارية حيزا كبيرا من التجارة الخارجية العالمية وهي جزء لا يتجزأ من السياسة الاقتصادية والتي لها علاقة في برامج التنمية الاقتصادية [٢١]، وبذلك تظهر اهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد العراقي عن طريق مبادلة الفائض من السلع المنتجة محليا وبالأخص النفط الخام بالسلع التي يحتاجها البلد ولهذا يتميز قطاع التجارة الخارجية في العراق بطبيعة وخصائص معينة تختلف عن تلك التي تميز قطاعات الاقتصاد الاخرى التي تنعكس مشاكلها في هذا القطاع وتجد لها الحلول المناسبة له، فقد اعتمد العراق سياسة تحرير التجارة الخارجية بغية اكتساب الانتاج المحلي القدرة التنافسية اللازمة امام السلع المستوردة فضلا عن سعي العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى استكمال اجراءات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.[٢٢]

وعلى الرغم من حاجة الاقتصاد العراقي لتجارة خارجية نشطة تنهض باقتصاده الا ان تجارته الخارجية تعاني من اختلال هيكلي كبير. يتمثل بسيطرة النفط الخام كمادة اولية على اكثر من (٩٥٪) من صادراته مما يعني غياب التنوع السلعي للصادرات حيث نجد ان استيراداته تشكل طيفاً واسعاً من مختلف السلع الاستهلاكية والاستثمارية وان مثل هذا الاختلال كان يقف حائرا امام تحقيق الاهداف المتوخاة من التجارة الخارجية في العراق، وحال العراق يمثل وضع اغلب الدول النامية فعملية تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية تتمثل في التجارة الخارجية والتي تتسم بضعف تبادلها التجاري واعتمادها الكبير على تصدير المواد الاولية وبعض المنتجات الزراعية للدول المتقدمة وبأسعار متذبذبة وهذا التذبذب يؤثر في ميزان تجارتها الخارجية. [٢٣]

المطلب الثاني: تحليل اتجاهات تطور بنية التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية مقياسا لقدرة الاقتصاد الوطني، اذ ان تحليل التجارة الخارجية يعكس تحليلا في الصادرات والواردات من خلال متابعة وتحليل عدة مؤشرات كمية ذات الدلالة الاقتصادية على الحجم النسبي للتجارة ومدى تنوعها مما يعطي صورة واضحة عن واقع السياسة التجارية للعراق [٢٤].

الجدول (١) اتجاهات التجارة الخارجية في العراق للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٨ (مليون دينار)

21- P.H. Linder, International Economics, ed.8 Richard, part 2, Untied State,1988, p.34

٢٢- عادل علي حسين، واقع تجارة العراق الخارجية، مجلة التجارة الالكترونية، العدد السادس، حزيران، ٢٠١٦، ص٣٢٩.

٢٣- حالوب كاظم معلة و مروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى منظمة (WTO)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٢، العدد ٨٨، ٢٠١٦، ٣٠٠

٢٤- محمد نوري الموسوي، الاختلالات الهيكلية واثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، ٢٠١٨، ص٢٤٨

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية (١) GDP	الصادرات من السلع والخدمات (x)(2)	الاستيرادات من السلع والخدمات (m) (3)	الميزان التجاري (x-m) =(٣-٢) (٤)	النمو السنوي للصادرات (٥)	نمو السنوي للاستيرادات (٦)	نسبة الصادرات الى GDP ١/٢ =(٧)	نسبة الاستيرادات الى GDP ١/٣ =(٨)	نسبة الاستيرادات الى GDP ١/٣ =(٨)
٢٠٠٣	٢٩,٥٨٥,٧٨٨,٦	٢٢,٨٩٧,٢٤٦,٢	٢٢,٧٣٤,٢٥٤,٤	١٦٢,٩٩ ١,٨	--- ---	--- --- ---	٧٧,٤	٧٦,٨	١٥٤.٢
٢٠٠٤	٥٣,٢٣٥,٣٥٨,٧	٢٩,٩٥٦,٠٢٠,٠	٣٤,٠٥٠,٩٦٩,٠	(٤,٠٩٤,٩٤٩,٠)	٣٠,٨	٤٩,٨	٥٦,٣	٦٤,٠	١٢٠.٣
٢٠٠٥	٧٣,٥٣٣,٥٩٨,٦	٣٩,٩٦٣,٩٤٥,٠	٤٥,١٤٥,٧١٠,٠	(٥,١٨١,٧٦٥)	٣٣,٤	٣٢,٦	٥٤,٣	٦١,٤	١١٥.٧
٢٠٠٦	٩٥,٥٨٧,٩٥٤,٨	٤٨,٧٨٠,٣٩٠,٦	٣٦,٩١٤,٧٠٧,٨	١١,٨٦٥,٦٨٢,٨	٢٢,١	(١٨,٢)	٥١,٠	٣٨,٦	٨٩,٦
٢٠٠٧	١١١,٤٥٥,٨١٣,٤	٥١,١٥٨,٠٣٩,١	٣١,٤٢٢,٧٥٣,٠	١٩,٧٣٥,٢٨٦,١	٤,٩	(١٤,٩)	٤٥,٩	٢٨,٢	٧٤,١

٢٠	١٥٧,٠٢٦	٧٩,٠٢٨,	٤٨,٢٤٩,	٣٠,٧٧٨,	٥٤,٥	٥٣,٦	٥٠,٣	٣٠,٧	٨١,٠
٠٨	٠٦١,٦,	٥٥٨,٧	٧٦٨,٦	٧٩٠,١					
٢٠	١٣٠,٦٤٣	٥١,٤٧٣,	٥١,٣٢٦,	١٤٧,٤٢	(٣٤.٠	٦,٤	٣٩,٤	٣٩,٣	٧٨,٧
٠٩	٢٠٠,٤,	٥٦٥,٠	١٤٥,٠	٠,٠	٩)				
٢٠	١٦٢,٠٦٤	٦٣,٨٨٠,	٥٥,٢٣٢,	٨,٦٤٨,٠	٢٤,١	٧,٦	٣٩,٤	٣٤,١	٧٣,٥
١٠	٥٦٥,٥,	٧١٣,٠	٦٥٨,٠	٥٥,٠					
٢٠	٢١٧,٣٢٧	٩٦,٥٣١,	٦٠,٣١٦,	٣٦,٢١٤,	٥١,١	٩,٢	٤٤,٤	٢٧,٨	٧٢,٢
١١	١٠٧,٤,	٣١٨,٠	٥٤٢,٠	٧٧٦,٠					
٢٠	٢٥٤,٢٢٥	١١٣,١٥١	٧٣,٩٨٠,	٣٩,١٧١,	١٧,٢	٢٢,٧	٤٤,٥	٢٩,١	٧٣,٦
١٢	٤٩٠,٧,	٧٨٨,٢,	٢٥١,٤	٥٣٦,٨					
٢٠	٢٧٣,٥٨٧	١٠٨,٥١٤	٧٥,٩١٠,	٣٢,٦٠٣,	٤,١)	٢,٦	٣٩,٧	٢٧,٧	٦٧,٤
١٣	٥٢٩,٢,	٤٨٩,٦,	٩١٤,٠	٥٧٥,٦	)				
٢٠	٢٦٦,٣٣٢	١٠٣,٧١٤	٨٠,٠٠٨,	٢٣,٧٠٦,	٤,٤)	٥,٤	٣٨,٩	٣٠,٠	٦٨,٩
١٤	٦٥٥,٥,	٥٣٤,٠,	٣٥٤,٨	١٧٩,٢	)				
٢٠	١٩٤,٦٨٠	٦٧,١٩٢,	٦٨,٢٨٩,	١,٠٩٦,)	(٣٥.٠	١٤,٦)	٣٤,٥	٣٥,١	٦٩,٦
١٥	٩١٧,٨,	٤٧٥,٧	٤٥٥,٧	(٩٨٠,٠	٢)	(			
٢٠	١٩٦,٩٢٤	٥٥,٣٥٢,	٥٢,١٤٥,	٣,٢٠٧,٣	(١٧.٠	٢٣,٦)	٢٨,١	٢٦,٥	٥٤,٦
١٦	١٤١,٧,	٤٦٩,٠	١١٢,٠	٥٧,٠	٦)	(			
٢٠	٢٢٥,٧٢٢	٧٥,١٨٠,	٥٧,٣٣٣,	١٧,٨٤٦,	٣٥,٨	٩,٩	٣٣,٣	٢٥,٤	٥٨,٧
١٧	٣٧٥,٥,	٢٨٢,٦	٥٠١,٠	٧٨١,٦					

٢٠	٢٥١,٠٦٤	١٠٩,٧٢٦	٦٧,٢٢٧,	٤٢,٤٩٨,	٤٦,٠	١٧,٣	٤٣,٧	٢٦,٨	٢٦,٨
١٨	٤٧٩,٩,	٠٠٥,٦,	٤٣٢,٠	٥٧٣,٦					

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

الاعمدة (٩,٨,٧,٦,٥,٤) من عمل الباحثة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول الارقام بين الاقواس تعني ان القيم سالبة.

نلاحظ من خلال الجدول(١)، ان الميزان التجاري قد سجل تذبذبا ما بين الفائض والعجز، اذ سجل الميزان التجاري في عام ٢٠٠٣ فائضا بمقدار (١٦٢,٩٩١,٨) مليون دينار ثم تحول هذا الفائض الى عجز في عام ٢٠٠٤ حيث بلغ (٤,٠٩٤,٩٤٩,٠) مليون دينار وعام ٢٠٠٥ بلغ (٥,١٨١,٧٦٥) مليون دينار، وسبب هذا العجز هو الشروع في عملية تحول السياسات الاقتصادية من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق وما رافقه من انفتاح اقتصادي واجراءات الغاء الحماية ونظام الحصص والتراخيص والاستعاضة عن رسوم التعريفة الجمركية برسم اعمار العراق البلغ (٥٪) من قيمة المستوردات عدا المواد الغذائية والادوية بموجب تشريعات سلطة الائتلاف رقم (٣٨) لسنة (٢٠٠٣)، وهذه الاجراءات بمجملها ادت الى الاستيراد غير المنضبط من قبل القطاع الخاص للسلع الاجنبية الرخيصة والمنخفضة الكلفة التي كانت محجوبة من السوق قبل عام ٢٠٠٣ بسبب الحصار الاقتصادي على البلاد وهذا يعني ان العجز في الميزان التجاري اسهم في تعزيز النزعة المشوهة التي عانى منها الاقتصاد العراقي الناتجة عن تفوق معدلات الطلب المحلي للأفراد عن الانتاج المحلي وتأمين هذا الطلب من خلال الاستيراد من الدول الاخرى، وبعد تلك الفترة تحول العجز في الميزان التجاري الى فائض ايجابي خلال المدة من (٢٠٠٦ –٢٠١٤) اذ سجلت الصادرات زيادة ناتجة عن زيادة الصادرات النفطية جراء ارتفاع سعر برميل النفط الخام من (٥٤) الى (١٠٢) دولار للبرميل. اما في عام ٢٠١٥ فقد سجل الميزان التجاري عجزا بلغ حوالي (١,٠٩٦,٩٨٠,٠) مليون دينار والسبب اثر ازمة انخفاض اسعار النفط العالمية منتصف عام ٢٠١٤ التي انعكست على قيمة الصادرات النفطية المحلية، فيما حقق الميزان فائضاً طفيفاً عام ٢٠١٦ بلغ (٣,٢٠٧,٣٥٧,٠) مليون دينار واستمر تحقيق الفائض في الميزان عام ٢٠١٧ البالغ (١٧,٨٤٦,٧٨١,٦) مليون دينار وسجل فائضا ايضا عام ٢٠١٨ بلغ (٤٢,٤٩٨,٥٧٣,٦) مليون دينار وتلك الزيادة في الميزان التجاري ناتجة عن زيادة سعر النفط الخام.

ولتحديد اتجاهات التجارة الخارجية بشكل اكثر وضوحا تم الاعتماد على مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي (Economic Exposure)، والذي يحسب من خلال المعادلة الاتية:

$$\text{مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات+الاستيرادات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} * 100$$

يوضح هذا المؤشر مدى اهمية التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الاجمالي لاقتصاد بلد ما، فكلما زادت قيمة هذا المؤشر كان الاقتصاد اكثر تأثيرا بتجارته الخارجية، كذلك يبين هذا المؤشر مدى الانفتاح الاقتصادي على السوق العالمية عن طريق التجارة الخارجية (فإذا تجاوزت درجة الانكشاف نسبة (٥٠٪) فان اقتصاد البلد في حالة انكشاف على العالم الخارجي.[٢٥]

كما يتداخل مع هذا المؤشر مؤشرين هما [٢٦]:

- مؤشر الاعتماد على الاستيرادات (Economic dependence on imports) ويحسب هذا المؤشر من خلال المعادلة الاتية:

$$\text{مؤشر الاعتماد على الاستيرادات} = \frac{\text{مجموع قيم الاستيرادات}}{\text{اجمالي الناتج المحلي}} * 100$$

فإذا تراوحت النسبة بين (١٢٪ -٢٠٪) فان الدولة في حالة توازن في تجارتها الخارجية اما اذا كانت النسبة تزيد عن (٢٠٪) فان هذه النتيجة تكون مؤشراً على التبعية التجارية للاقتصاد المحلي الى الاقتصاد العالمي.

مؤشر الاعتماد على الصادرات (Economic dependence on exports) ويحتسب هذا المؤشر من خلال المعادلة الاتية:

$$\text{مؤشر الاعتماد على الصادرات} = \frac{\text{مجموع قيم الصادرات}}{\text{اجمالي الناتج المحلي}} *١٠٠$$

اذا كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة فان ذلك يدل على ان البلد قد خصص جزءا كبيرا من انتاجه لأغراض التصدير للخارج كما يشير الى اندماج الدولة بالمجتمع العالمي واقامة علاقات ترابطية مع الدول الأخرى، اما اذا كانت قيمته منخفضة فان ذلك يدل على تحقيق درجة متدنية من النمو الاقتصادي[٢٧].

٢٥- ثائر محمود رشيد، الاستدامة المالية للانفاق الاستثماري للمشاريع الحكومية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص، بحث مقدم الى مؤتمر كلية الادارة والاقتصاد، جامعة اوروك، بغداد، ٢٠٠٦،ص٣٢.

٢٦- هجير عدنان زكي، الاقتصاد الدولي -النظرية والتطبيقات، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠١٠، ص٢٤.

٢٧- هند غانم محمد، الاختلالات الهيكلية وسبل المعالجة التنموية في دول عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق (١٩٩٤-٢٠١٠)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعه الكوفة، ٢٠١٤، ص ٤٥.

ومن خلال العودة الى الجدول (١) نجد ان نسبة الاستيرادات الى الناتج المحلي الاجمالي على مدار مدة الدراسة تجاوزت (٢٠٪) وهو مؤشر سلبي على الميزان التجاري، فيما كانت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي جيدة نوعا ما الا ان النسبة العظمى ناتجة من ريع النفط الخام، بينما قد تجاوزت درجة الانكشاف الاقتصادي نسبة (٥٠٪) لكافة سنوات الدراسة وهذا يدل على ان الاقتصاد العراقي منكشف نحو الخارج ويعتمد على العالم الخارجي في استيراداته لتغطية الطلب المحلي من مختلف السلع نتيجة ضعف القاعدة الانتاجية المحلية باتجاه تعظيم الصادرات وتنويعها وتدني الاستيرادات وتقليص تنوعها، كنتيجة حتمية لسوء ادارة ملف السياسة التجارية وان تبعيته التجارية جعلت منه اقتصادا هشا معرضا للصدمات والازمات الخارجية.

المبحث الثالث: الاليات والفرص المتاحة نحو تبني سياسات تجارية فاعلة في العراق

ان تحرير التجارة الخارجية يتيح الفرصة للدول النامية بضمنها العراق الى الوصول للأسواق الخارجية بعد ان عانت لسنوات من ضيق اسواقها المحلية مما يوفر ويتيح لها الاستغلال الامثل للموارد الطبيعية وتحقيق وفورات في الانتاج عن طريق الاستفادة من مزايا الانتاج والتوسع في الصناعات الانتاجية التي تتمتع بمزايا نسبية وقدرات تنافسية بالموارد المتاحة وتحفيز القطاع الخاص، وفسح المجال للاستثمارات الاجنبية كأول الخطى نحو الاصلاح الاقتصادي واصلاح التجارة الخارجية، اذ تميزت السياسة التجارية بعد عام ٢٠٠٣ بعدم وضوحها فقد اعتمدت على صادرات النفط مقابل استيرادات هائلة ذات طابع استهلاكي في ظل الانفتاح المفاجئ الذي ساد العراق وولد الكثير من الاثار السلبية في الغالب وتعقيدات على كافة المستويات والاوضاع الاقتصادية للبلد وان انتشال العراق من هذا الوضع يتطلب استراتيجية اقتصادية تستطيع وضع الاقتصاد على المسار الصحيح للإصلاح.

المطلب الأول: متطلبات اصلاح السياسة التجارية في العراق

كان من تبعات التحرر والتوجه نحو اقتصاد السوق الذي يعني تبني الملكية الخاصة كاتجاه نحو الخصخصة الذي ينجم عنه حرية في اتخاذ القرارات والتملك فضلا عن حرية الاختيار للمنتجين والمستهلكين ومن ثم الاصلاح الاقتصادي الذي يهدف الى رفع الطاقة الانتاجية وزيادة درجة مرونة الاقتصاد التي تنعكس بالإيجاب على الاقتصاد وتتلافى الازمات الداخلية والخارجية من خلال تدعيم القدرات التنافسية، ويتم الاصلاح بدءا من السياسة التجارية بعدها الاساس المتحكم في النشاط الاقتصادي للقطاع الخارجي والعمل على تصحيح الية الاسعار وتقليل الدعم قدر الامكان واصلاح سوق العمل فضلا عن القيام بتعديلات واصلاحات على النظام المالي والمصرفي وفسح المجال امام القطاع الخاص للعمل في هذا المجال وفسح المجال ايضا امام المصارف الاجنبية، وانتهج العراق سياسة انفتاحية واسعة النطاق تجاه العالم الخارجي من خلال

سعيه لتأسيس قاعدة اقتصادية تعمل وفقا لأليات السوق هدفها تحسين التجارة الخارجية للعراق بعد فترة فرض العقوبات الاقتصادية والتي ادت الى تهميش العراق في النظام الاقتصادي العالمي، مما تسبب في حرمانه من التقدم ومن فرص الاستثمار واستعمال التكنولوجيا لتدعيم الانتاجية والقدرات التنافسية مما جعله يعاني من تركه انعزاله عن العالم، وان السياسة المتبعة غير كافية لوضعه على المسار الصحيح للمنافسة مع بقية الدول، ان تحرير التجارة كخطوة ايجابية للنهوض بالاستثمار المحلي نتيجة زيادة عوائد النفط وارتفاع اسعاره مما انعكس بالإيجاب على حجم الاستثمار المحلي المعتمد على عوائد الصادرات الا انه وفي صدد تحرير العراق لسياسته التجارية على المدى الطويل فأنه يقابل خيارا مهما بين العمل على الغاء التعريفات الجمركية ومنح تعريفة مثلى تستطيع دعم اهداف السياسة العامة بشكل اوسع، وفي اطار الدعم لتسريع عملية الانضام لمنظمة التجارة العالمية طالبت الجهات المختصة بالمزيد من المعلومات التي تتعلق بالدعم الداخلي والاعانات المقدمة للقطاع الزراعي وسياسات التسعير وتراخيص الاستيراد وقوانين الاستثمار والجمارك [٢٨].

المطلب الثاني: سياسات التصدير في العراق

تستلزم السياسات التصديرية في العراق الى تأمين الاسواق للصادرات التقليدية كالمواد الخام وبعض المواد الغذائية بغية رفع القدرات التنافسية للمنتجات العراقية المختلفة وزيادة الطلب عليها وتقديمها بشكل افضل من خلال تطبيق كافة الوسائل والاتفاقيات التجارية الثنائية لغرض تقليص الفجوة بين الصادرات والاستيرادات قدر المستطاع دون خلق اتجاهات تضخمية او التأثير على التوازن الاقتصادي [٢٩]، اذ تتميز الصادرات بأهمية بالغة بعدّها ركنا اساسيا في عملية النمو والنهوض بالاقتصاد العراقي. ومن اهم عوامل نجاح عملية التصدير تتمثل في[٣٠]:

١. الموارد الجاهزة المتاحة لعملية التصدير: وترتبط بالموارد الوطنية او موارد المؤسسات التصديرية كالمقدرة على اعداد الدراسات والابحاث المتعلقة بالسوق والتوصل للمعلومات المناسبة، فضلا عن وجود واختيار الموارد البشرية المؤهلة والمدربة.
٢. طرق ومنهجية التسويق في الاقتصاد العراقي: اي دراسة اوضاع السوق والتوصل للمعلومات والتحليلات الصحيحة والاستنتاجات ومدى وجود واستعمال قنوات التوزيع في الاسواق الخارجية.

٢٨- محمد جواد جمعه، دور الضرائب الجمركية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٦- ٢٠١١) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٤، ص٥٣.

٢٩- فلاح حسن شفيع، علاقة التنمية بالنشاط التجاري في العراق، مجلة المثقف، السنة الثانية، العدد ٦١٨، شبكة المعلومات الدولية منشوره على الرابط: http://www.almthaqaf.com.

٣٠- واثق علي، نحو استراتيجية اقتصادية تسخر منافع العولمة في التنمية، سلسلة جسر التنمية، العدد الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٧، ص٢٢.

٣. مدى التزام الادارة المشرفة على التصدير: وهذا يتعلق بمقدرة المؤسسة على التخطيط ووضع الاستراتيجيات والخطط وتطبيقها وفقا لمعايير الجودة واخضاعها للرقابة والمراجعة والاشراف اي وضع الاهداف الخاصة والغايات المترابطة والمتصلة بعملية التصدير.

٤. متطلبات جودة السلعة: اي المواصفات القياسية التي تتمتع بها السلع الخاضعة للتصدير ويتم التحكم بها من خلال جودة نوعيتها واسعارها وكمية الخدمات التي تقدم قبل البيع وبعده.

٥. المعاملة الضريبية التفضيلية: ويمكن للشركات العامة في الدولة ومناطق معينة من الاستفادة من تخفيضات الضرائب على الدخل والمبيعات فضلا عن ضريبة رأس المال وغيرها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

المطلب الثالث: استثناءات جمركية على الواردات (المواد الخام، السلع الرأسمالية)

اما من جانب الواردات فان الغاء القيود الكمية والتعريفات الجمركية على (المواد الخام، المواد الاولية، الآلات والمعدات) سيسبب في خفض كلفة الاستثمار وخلق فرص استثمارية جديدة وبالتالي فان اتباع هذه السياسة تؤدي الى تنمية وتشجيع القطاع الخاص المحلي في الاقتصاد العراقي على الإنتاج، اذ ان تخفيض الضرائب الجمركية على المدخلات الوسيطة تؤثر في الاستثمار بواسطة قناتين رئيسيتين هما: [٣١]

أولا: قناة الدخل الحقيقي او قناه الثروة: فتخفيض الضرائب الجمركية على الواردات من المدخلات الوسيطة والمواد الاولية يعمل على خفض كلفة هذه السلع، وزيادة معدلات الارباح في مشروعات الانتاج القائمة ذات المحتوى الاستيرادي لمدخلاتها الوسيطة، هذا فضلا عن امكانية خلق فرص استثمارية جديدة، ومن ناحية اخرى ان زيادة تدفق المدخلات المستوردة تزيد كفاءة الانتاج من خلال زيادة كفاءة مزج مدخلات الانتاج في بعض القطاعات وبخاصة تلك المركزة على المدخلات الوسيطة المستوردة وبالتالي يرتفع الدخل الحقيقي يرتفع الاستثمار.

ثانيا: قناة الادخار ان انخفاض كلفة المدخلات الوسيطة قد يؤدي الى خفض الاسعار النسبية للمنتجات النهائية المحلية، مما يجعلها اكثر قدرة على منافسة مثيلاتها المستوردة ويشجع على مزيد من الاستثمار بغية زيادة الانتاج من الناحية الاولى، ومن الناحية الثانية ان انخفاض الاسعار النسبية يعمل على زيادة الدخل الحقيقي وزيادة الادخار ومن ثم الاستثمار.

٣١- عبد الامير السعد، مقاربة نظرية حول اشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ١٧، ١٩٩٩، ص٧

المطلب الرابع: سياسة معدل سعر الصرف الأجنبي والرقابة على الصرف

ترتبط السياسة التجارية بالسياسة النقدية من خلال تأثير الأخيرة بالأولى عن طريق سعر الصرف لكونه يخلق حالة من التوازن في الداخل ويبعد خطر الأزمات الخارجية التي ينتقل اثرها عبره من خلال السلع المستوردة الاستهلاكية والإنتاجية، ان معدل الصرف لأي بلد هو ذلك المعدل الذي يكون البنك المركزي على استعداد لمبادلة عملته بعملات بلدان اخرى في اسواق الصرف وغالباً ما يحدد بالدولار الأميركي.واستطاع البنك المركزي بعد عام ٢٠٠٣ م ان يحقق استقراراً في سعر الصرف الأجنبي في السوق المحلي، وان كانت هناك تغيرات فهي تعد طفيفة بأستثناء عام ٢٠١٢ م لظروف اقتصادية وسياسية انعكست عليه بسبب زيادة الطلب على الدولار لأغراض متعددة ومنها المضاربة تسببت في رفع سعر الصرف الأجنبي في السوق من (١١٩٦) الى (١٢٣٣) دينار للدولار وهذا يعني بالمقابل خفض قيمة الدينار العراقي، بالرغم من اجراء البنك المركزي الذي استطاع من خفض السعر الى (١١٦٦) دينار للدولار، للعام نفسه في المزاد بهدف اعادة الدعم للنشاط الأقتصادي وتحقيق الأستقرار، واستمرت سياسة البنك المركزي للسنوات اللاحقة باعتماد المنهج نفسه.

اما الاقتصاد العراقي فانه امامه ثلاثة طرق للمحافظة على سعر الصرف وهي [٣٢]:

١. تلبية الطلب المتنامي من خلال استعمال احتياطاتهم من الصرف.
٢. محاولة التقليل من الطلب المتنامي على العملة الأجنبية بتطبيق سياسات وتدابير تجارية ضريبية يتم صياغتها لتخفيف حجم الطلب على الواردات.
٣. التدخل بسوق الصرف الأجنبي من خلال ترشيد العرض المحدود من النقد الاجنبي الموجود لتلبية طلبات العملاء وهو ما يعرف بالرقابة على الصرف المستعملة على اوسع نطاق من بلدان العالم الثالث للحفاظ على احتياطي الدولة من النقد الأجنبي عند سعر الصرف الرسمي السائد، وفي أوقات الأزمات تحديداً ولتخفيف حدة التقلبات في الأسواق تلجأ الدولة لأعتماد سعر صرف متعدد لتوجيه السياسة التجارية بأتجاه يفيد اغراضاً محددة.

ويمارس سعر الصرف دوره في الحفاظ على القدرة التنافسية الخارجية للبلدان وتحسين موازين المدفوعات عن طريق الحد من العجز في الحساب الجاري من خلال تقسيم السلع على قسمين [٣٣]:

٣٢- عماد محمد علي العاني، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، الجزء الأول، بحث مقدم إلى مكتب الأستشارات، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، ٢٠٠٥، ص ٣٣.

٣٣- د. مظهر محمد صالح، السياسة المالية والنقدية والسيطرة على التضخم واسعار الصرف، مركز حمورابي للدراسات الستراتيجية، ٢٠١١، ص٧.

الأول: السلع القابلة للتبادل التجاري وهي السلع والخدمات التي يتم تبادلها بين بلدين وتمثل الصادرات الفعلية والسلع المنتجة والمستهلكة محلياً الا انها من الممكن تصديرها، والسلع المستوردة التي يتم انتاجها محلياً كبدائل للأستيراد.

الثاني: السلع التي من غير الممكن ان تتبادل تجارياً ومن الصعب تبادلها ويتم تحديد اسعارها من خلال العرض والطلب المحليين.

الاستنتاجات:

١. يرتبط تعريف السياسة التجارية ومفهومها بجوانب متعددة على رأسها إصدار التشريعات او اتخاذ القرارات والإجراءات التي تتسق مع نوع أو أهداف تلك السياسة في أطرها التاريخية أو السياسية أو من كونها أداة اقتصادية تقنية.
٢. على الرغم من تزايد الصادرات العراقية خلال المدة ما بعد عام ٢٠٠٣ م الا ان الميزان التجاري يعاني من العجز الدائم لضخامة الاستيرادات من المواد الغذائية والاستهلاكية وغيرها لسد الحاجة المحلية من السلع.
٣. نتيجة لتطور الاحداث بعد عام ٢٠٠٣ نلاحظ ممارسة ضغوط كبيرة على القطاعات الاقتصادية وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية في مواجهة المنتجات المستوردة.
٤. ان تخفيض او الغاء التعريفة الجمركية الناجم عن اتفاقات تحرير التجارة الخارجية له آثار سلبية على الدول النامية وخاصة العراق اذ ان الأيرادات الجمركية لمختلف الدول النامية تشكل جزءاً كبيراً من اجمالي ايراداتها لذلك قد تلجأ هذه الدول لتعويض خسارتها الى فرض ضرائب جديدة.
٥. ان العراق يحتاج الى الكفاءة بأستخدام الموارد الأقتصادية وتوجيه الأهتمام بالبنى التحتية لتكون قاعدة متينة لبناء اقتصاد سليم.
٦. من الصعوبة بمكان تبني العراق لمبدأ سياسة الحرية التجارة مالم يحقق العراق النهوض بالقطاعات الاقتصادية (قطاع الزراعة والصناعة وقطاع الخدمات) اذ من خلال تجارب الدول ومنها تركيا وماليزيا لم تستطيع تحقيق التنمية وتطوير صادراتها دون النهوض بالقطاع الزراعي اولاً ومن ثم التصنيع في مختلف مجالاته بأعتماد التطور التكنولوجي واستخدام المكننة الحديثة ومنها التوجه نحو اقتصاد السوق.

التوصيات:

١. العمل على اصلاح السياسة التجارية المتبعة باتجاه تطبيق نوع حمائي يفعل سياسات التعريفة الجمركية بحيث تستطيع التحكم في كميات السلع والخدمات المستوردة بطريقة عشوائية والحد منها، بتطبيق سياسة حمائية انتقائية لقطاعات معينة ولفترات محددة، بشرط عدم المساس بالقدرة الشرائية للمستهلك

العراقي فضلاً عن تقديم الدعم للقطاعات الاقتصادية المحلية التي تتمتع بميزة نسبية تجعلها اهلاً للتنافس، فالصناعات الاستراتيجية مثلاً والصناعات التي تمتاز بروابط امامية وخلفية والتي تستطيع تلبية الحاجة المحلية ومن ثم القدرة على التصدير.

٢. ان حالة الاقتصاد العراقي بأمس الحاجة لوضع استراتيجية اقتصادية شاملة بما فيها استراتيجية للسياسة التجارية كمفصل مهم يؤثر في حالة الاقتصاد العراقي عموما، حيث المنافسة غير العادلة مع نتاج العالم السلعي والخدمي الذي يتدفق الى العراق عن طريق الحدود المفتوحة على العالم مع قطاعات اقتصادية شبه معطلة او غير قادرة على المنافسة مولدة اغرقا غير مسبوق في كل جوانب العرض السلعي العراقي، والذي يحول كل الإمكانات الإنتاجية المتبقية خصوصا (الزراعية) إلى إنتاج حدي غير قادر على الصمود او التطور.

٣. يجب اتخاذ اجراءات معينة للتقليل من حجم الأنكشاف الأقتصادي ومن اهمها اللجوء الى تنويع الصادرات وزيادة مساهمتها في التجارة الخارجية.

٤. اتباع برنامج لرفع الأنتاجية وتحسين الجودة بهدف زيادة الصادرات كماً ونوعاً ورفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي في الداخل والخارج، والقيام بحماية المنتج المحلي تجاه الأستيرادات عن طريق حماية الصناعات الناشئة، والعمل على متابعة سياسات الأغراق التي يتعرض لها السوق المحلي واتخاذ اجراءات وتدابير وقائية.

المصادر

أولا: الكتب العربية

١. الدوري، محمد احمد، في التجارة الخارجية، دار شموع الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ٢٠٠٧.

٢. الصرن، رعد حسن، اساسيات التجارة الدولية المعاصرة من الميزة المطلقة الى العولمة والحرية والرفاهية الاقتصادية ط١، دار الرضا للنشر والتوزيع، ٢٠٠٠.

٣. عبد الخالق، عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من المزايا النسبية الى التبادل اللامتكافئ، ط٢، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، ١٩٩٢.

٤. خالد، جميل محمد، اساسيات الاقتصاد الدولي، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠١٤.

٥. عبد القادر، السيد متولي،الاقتصاد الدولي "النظرية والسياسة"، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠١١.

٦. أبو شرار، علي عبد الفتاح، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار الميسر للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، ط١، ٢٠٠٧.

٧. الجمل، جمال جويدان، التجارة الدولية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الاردن، ٢٠٠٦.
٨. السيد محمد احمد السرتي واحمد فتحي خليل الخضراوي، الاقتصاد الدولي، دار فاروس العلمية، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، ط١، ٢٠١٧.
٩. كبه، ابراهيم،دراسات في الاقتصاد والفكر الاقتصادي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨١.
١٠.عبد المولى، السيد، الوجيز في التشريعات الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، ١٩٩٩.
١١.عوض الله، زينب، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الازاريطة، ٢٠٠٤.
١٢.مرسي، فؤاد، الرأسمالية تجدد نفسها، الرأسمالية تجدد نفسها، سلسله كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون، مطابع السياحة، الكويت، ١٩٩٠.
١٣.زكي، هجير عدنان، الاقتصاد الدولي –النظرية والتطبيقات، دار اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط١، ٢٠١٠.

ثانيا: الاطاريح والرسائل الجامعية

١. غناوي، احمد عدنان، الاغراق واثره على القطاعات السلعية في الاقتصاد العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠١.
٢. الموسوي، محمد نوري، الاختلالات الهيكلية واثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، ٢٠١٨.
٣. محمد، هند غانم، الاختلالات الهيكلية وسبل المعالجة التنموية في دول عربية مختارة مع اشارة خاصة للعراق (١٩٩٤-٢٠١٠)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعه الكوفة، ٢٠١٤.
٤. جمعة، محمد جواد، دور الضرائب الجمركية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٦-٢٠١١) رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٤.

ثالثا: المجلات والبحوث العلمية

١. دراسات اقتصادية، مجلة نصف سنوية تصدر عن قسم الدراسات الاقتصادية، بيت الحكمة، بغداد، العدد ٣٨.
٢. حسين، عادل علي، واقع تجارة العراق الخارجية، مجلة التجارة الالكترونية، العدد السادس، حزيران، ٢٠١٦.

٣. حالوب كاظم معلة و مروة خضير سلمان، التجارة الخارجية للعراق بين ضرورات التنويع الاقتصادي وتحديات الانضمام الى منظمة (WTO)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٢٢، العدد ٨٨، ٢٠١٦.

٤. رشيد، ثائر محمود، الاستدامة المالية للانفاق الاستثماري للمشاريع الحكومية في ظل الشراكة مع القطاع الخاص، بحث مقدم الى مؤتمر كلية الادارة والاقتصاد، جامعة اوروك، بغداد، ٢٠٠٦.

٥. علي، واثق، نحو استراتيجية اقتصادية تسخر منافع العولمة في التنمية، سلسلة جسر التنمية، العدد الثالث، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ٢٠١٧.

٦. السعد، عبد الامير، مقاربة نظرية حول اشكالية القطع والتقاطع في التجارة الدولية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ١٧، ١٩٩٩.

٧. العاني، عماد محمد علي، سياسة سعر صرف الدينار العراقي في ظل المتغيرات الاقتصادية الراهنة، الجزء الأول، بحث مقدم إلى مكتب الأستشارات، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، ٢٠٠٥.

رابعا: الدراسات والتقارير والمؤتمرات العلمية

١. عبد الحميد،عبد المطلب، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، سلسلة الدراسات الاقتصادية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.

٢. د. مظهر محمد صالح، السياسة المالية والنقدية والسيطرة على التضخم واسعار الصرف، مركز حمورابي للدراسات الستراتيجية، ٢٠١١.

خامسا:شبكة المعلومات العالمية (الانترنيت)

١. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، سنوات مختلفة.

٢. فلاح حسن شفيع، علاقة التنمية بالنشاط التجاري في العراق، مجلة المثقف، السنة الثانية، العدد ٦١٨، شبكة المعلومات الدولية منشوره على الرابط: http://www.almthaqaf.com

سادسا: المصادر الأجنبية

1. P.H. Linder, International Economics, ed.8 Richard, part 2, Untied State,1988, p.34.